محمد صغير

دراسات سميائية أدبية لسانية

العدد : 5 خريف/شتاء 1991

• المدير المسؤول : د. محمد العمري

• رئيس التحرير : د. حميد لحمداني

• عنوان المجلة : ص.ب. 2309 ــ فاس ــ المغرب

• ترسل الاشتراكات في اسم محمد العمري حساب رقم 01521302701301 البنك المغربي للتجارة والصناعة ــ فاس ــ المغرب.

الاشتراك في أربعة أعداد :

المغـــــرب
- ☐ الطلبة 50 درهما.
- ☐ الاشتراك العادي 64 درهما.
- ☐ اشتراك المؤسسات 100 درهم

خارج المغرب
- ☐ اشتراك الأفراد بالبريد العادي 120 درهما
  بالبريد المضمون 200 درهما
- ☐ اشتراك المؤسسات بالبريد العادي 200 درهما
  بالبريد المضمون 300 درهما

• الايداع القانوني رقم 1987/47
• التصريح رقم 87/2
• ISSN 0851 - 2914

• المقالات المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها
• المقالات لا ترد إلى أصحابها، نشرت أم لم تنشر

شعرية العدول وفلسفة النحو

بقلم :
أحمد يوسف
أستاذ بجامعة وهران

إن النحاة العرب القدامى كانوا حريصين كل الحرص على حفظ سلامة اللغة، وأصل الكلام، فدأبوا في اجتهاداتهم على وضع قواعد عامة للعربية، استناداً إلى الاستقراء، والجمع، والتدوين والسماع، والقياس، وما شاكل ذلك. ووصفوا كل ظاهرة لغوية لا تخضع للسنن شذوذا، أو لغة من لغات العرب، ثم ضبطوا منهجية دراسة المادة اللغوية ضبطا دقيقا، فصنفوها إلى ما هو مدون وما هو شفوي، واعتمدوا في ذلك على مصدر القرآن الكريم وشعر العرب وفصحائهم وبدرجة أقل لغة الحديث النبوي الشريف لأسباب معلومة، وبعدها التزموا بتحديد زمان السماع اللغوي وجغرافيته، وانتهوا إلى الرواية من حيث كثرتها وتعددها وقلتها، ولم يشترطوا معرفة أصحاب الشواهد المجهولين، كما هو الشأن بالنسبة للاسناد في علم الحديث، كل هذه الجهود كانت بغرض وضع المعيار أو درجة الصفر لضبط مثالية الأداء اللغوي.

لقد دأب علماء اللغة على وضع معالم لفلسفة النحو وأصوله، وانكبوا على استنباط مناهج للقياس النَّحوي والاستدلال الذهني عن طريق السبر والتقسيم، والاستدلال بالأولى، ومراعاة النظير والاستحسان والاجماع، واستصحاب الحال، والقول بالموجب، وَمما هو واضح أن مرجعية الأساس الابستيمي لـ «شريعة النحو » هو أصول المنطق، وأصول الفقه. واثمرت هذه المرجعية مناقشات ثرية حول بعض المشكلات اللغوية في ملكة اللسان العربي مثل قضية الإعراب التي أنكرها بعضهم مثل قطرب من القدماء وإبراهيم أنيس من المحدثين، فهي ظاهرة فونولوجية أكثر منها تركيبية ولاسيما في أدبيات الثقافة الشفوية، لأن السمع ــ كما يقول ابن خلدون : «أبو الملكات اللسانية»[1] وكذلك فيما يتعلق بنظرية العامل وثورة ابن مضاء

(1) المقدمة 1056/1 ــ 1057 ــ ط : 2 ــ 1979، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني بيروت.
* ان ابن خالويه هو الآخر لا يؤمن بقياس اللغة اذ يقول : «والدليل على أن اللغة لا تقاس، وانما تؤخذ =

الأندلسي عليها التي أعجب بها بعض المعاصرين من أمثال : أنيس فريحة، وابراهيم مصطفى، ومحمد الكسار وأمين الخولي.

الانحراف ونشأة علم النحو

يعلل أبو القاسم الزجاجي (ت : 337هـ) نشأة علم النحو، بأنها كانت تهدف إلى مقاومة الانحراف أو ما أطلق عليه النحاة اللحن لأنه إنحراف غير إرادي، ولا يسهم في خلق جماليات لغوية أو أدبية جديدة. بل هو فساد في النظام التواصلي بين الباث والمتلقي، وارباك العبارة التي هي «فعل لساني ناشئ عن القصد بافادة الكلام»[2] وان سأل سائل فقال : «ما السبب في تسمية هذا النحو من العلم نحوا ولم حكم به ؟».

قيل له : السبب في ذلك ما حكي عن أبي الأسود الدؤلي أنه لما سمع كلام المولدين بالبصرة من أبناء العرب، أنكر ما يأتون به من اللحن لمشاهدتهم الحاضرة وأبناء العجم، وأن إبنة له قالت له ذات يوم : يابه ما أشدُّ الحرِّ (بضم الدال وكسر الراء)، فقال لها : الرمضاء في الهاجرة يابنية، أو كلام نحو هذا، لأن في الرواية اختلافا، فقالت له لم أسألك عن هذا، وانما تعجبت من شدة الحر، فقال لها : فقولي إذا، ما أشدَّ الحرَّ (بفتح الدال والراء). ثم قال إنا لله، فسدت ألسنة أولادنا ؛ وهَمّ أن يضعَ كتابا يجمع فيه أصول العربية، فمنعه من ذلك زياد، وقال : لا نؤمن أن يتكل الناس عليه، ويتركوا اللغة وأخذ الفصاحَة من أفواه العرب، إلى أن فشا اللحن وكثر وقبح فأمره أن يفعل ما كان نهاه عنه. فوضع كتابا فيه جمع العربية، ثم قال لهم : انحوا هذا النحو أي اقصدوه، والنحو القصد[3].

ويمكن أن نصنّف النحو العربي في الاتجاه الثاني للفكر الفلسفي اللساني الذي رصده

= سماعا قولهم : الله متعال من تعالى، ولا يقال متبارك من (تبارك) ص 201، ولكنه يميل إلى القراءة المعيارية عندما يتعلق الأمر بنثرية الخطاب الأدبي وخرقه للنمط التركيبي : «ان من العرب من يجري الفعل المعتل مجرى الصحيح فيقول : لم يأتي زيد» وأنشد :

ألـم يأتيك والأنبـاء تنمـــي بما لاقت لبـون بنـي زيـاد

والاختبار في مثل هذا حذف للجازم، لأن دخول الجازم على الأفعال يحذف الحركات الدالة على الرفع إذا وجدها، فإن عدمها لعلة حذفت الحروف التي تولدت منها الحركات، لأنها قامت مقامها، ودلت على ما كانت الحركات تدل عليه»، ويستثني من ذلك عنف الخطاب الشعري وانما يجوز إثباتها مع الجازم في ضرورة الشعر. (ص 198 ــ 199 من كتاب الحجة في القراءات السبع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم دار الشروق ط : 3، 1979.

(2) نفسه : 1056/1.

(3) أبو القاسم الزجاجي : الايضاح في علل النحو ص 89 تحقيق : مازن المبارك. دار النفائس بيروت ط : 4 1982.

كل من ميخائيل باختين وفولوشينوف، لأن أصول القاعدة النحوية لا تقبل الاختراق وَالانحراف وإذا حصل ذلك كان شاذا والشاذ لا يقاس عليه، أو لحنا ينبغي تقويمه وتصويبه، فلا مجال لنظرية الاستعمال التي راهنت عليها اللسانيات المعاصرة، وقدمتها بديلا جذريا للمنهج الفيلولوجي والنحو العربي، والنحو المقارن في اللغات الأوروبية، وهذه بعض من مبادئها :

1) اللسان نظام ثابت، وغير متحرك لأشكال لسانية خاضعة لمعيار حاسم بتسلمه الوعي الفردي كما هو،

2) ان قوانين اللسان في جوهرها، قوانين لسانية من نوع خاص تقيم روابط الدلائل اللسانية داخل النظام المغلق، وتكون هذه القوانين موضوعية بالنسبة لكل وعي ذاتي(4).

ان فكرة الأصل في الخطاب النحوي لا تخلو من اضطراب في مقابل فكرة الاستعمال وأضحى كل تغيير لا يراعي الأصول يعد خرقا للقوانين المطلقة، التي تستند إليها الظاهرة اللغوية، وتتحكم فيها الطرائق وَالمعايير والقواعد إلى غير ذلك، وعلى الرغم من ذلك فإن طرحَها الفلسفي يشوبه كثيرٌ من اللبس.

لهذا تقول منى إلياس : «ولمّا كان الغالب على ما يعتبر أصولا، أنها صور مجردة قد تخرج عنها بعض الأنواع التي تشتمل عليها في الأصل لعلل طارئة، ولا توجد هذه الأصول إلا في صورها التطبيقية بما يطرأ عليها في التطبيق من أحكام العلل، فإن ثمة أشياء اعتبروها أصولا مهجورة، وربما كان ما سموه مهجورا ذا حقيقة تاريخية، أي من المحتمل أن يكون قد جاء عليه حين من الدهر كان فيه مستعملا، ثم آل مع قراض الزمن، وتبعاً لقانون الجنوح إلى الخفة في التطور إلى أن عدل عن صورته الأولى إلى صورة جديدة ربما هجروها إلى الأولى في بعض الأحوال كدخول لام الأمر على مضارع المخاطب، فان بعض النحويين يعتبرون لتفعل أصلا لـ «افعل» ويعبرون عن (لتفعل) بأنه أصل مهجور فإذا ما اضطر إليه شاعر فإن له أن يعاوده، ويستدلون على ذلك، بأن ما جاء منه انما جاء في الشعر خاصة، وفي شذوذ من الكلام»(5). في هذا التحليل اشارة إلى العدول الذي يتصل بالتحول في البنية التركيبية والبنية المورفولوجية، ولكي نعطي مفهوما علميا للعدول في التركيب والصرف ينبغي أن تضطلع دراسات بالبحث في أركيولوجية المادة اللغوية، ونقوم بحفريات في آثارها الدارسة والمتبقية، وهذا يتطلب جهدا جماعيا مضنيا وصعبا لقراءة الطلل اللغوي قراءة انتروبولوجية.

---

(4) ينظر عبد السلام المسدي : اللسانيات من خلال النصوص ص : 10. دار التونسية للنشر ط : 1 1984.

(5) القياس في النحو : ص 40 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ط : 1. 1985.

المعيار والاستعمال

أصبح الأداء اللغوي يتراوح بين جاذبية المعيار والاستجابة للاستعمال. ولكن اللسانيات المعاصرة قد هزت مرجعية الخطاب النحوي، وأعادت النظر في فلسفته وأصوله، لقد كان «المعيار ـــ وهو القانون أو القاعدة أو السنن أو النمط ـــ هو سيد الاستعمال، له عليه حق الطاعة، فإن لم يمتثل فله عليه حق الزجر، فالاستعمال تابع، والمعيار متبوع، والمعيار مستقر، والاستعمال محمول حملا على الاستقرار، فإن انجذب إلى العدول عدّ ذلك انحرافا يأذن بفساد اللغة»[6]. فلم يعد للمعيار سلطة على الاستعمال، ذلك لأنه في نشأته كان يستند إلى الأداء اللغوي، وأصبح علم النحو مؤسسة تقمع تطور اللغة، وتكبح نشاطها تحت ضغط قانون ما يجب أن يكون بينما تتأسس اللسانيات على ما هو كائن. فالنحو كان «كابحا لجموح التفاعل بين المؤسسة اللغوية، وناموس الزمن الطبيعي، فحافز تنظيم اللغة في تاريخ الحضارة العربية هو عقائدي حضاري، فكان النحو في أصل نشأته امتثالا دينيا مذهبيا أكثر مما كان تطلعا من تطلعات الفكر نحو عقلنة الحدث اللساني»[7] وأما اللسانيات فنلفيها «تقر للاستعمال بحق مراجعة المعيار، وذاك (النحو) يقبض على أنفاسه تحت وطأة المعيار الذي هو في أصله وليد الاستعمال»[8].

ومن هذا القبيل نحيل إلى تلك المساجلات التاريخية بين النحاة والشعراء أي بين المعيار والاستعمال ونذكر بعض الروايات الشهيرة التي تؤرخ للصراع بين الفرزدق وعبد الله بن اسحاق الحضرمي النحوي الذي خطأه في قوله :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتاً أو مجلفُ

فقال ابن أبي اسحاق : على أي شيء رفعت مجلفا قال : على ما يسوؤك[9]. وكان الفرزدق يرى أن الشعر استعمال له سلطة على المعيار «نحن نقول وأنتم تخرجون»، ولم يكن النحاة على درجة واحدة من التشدُّدِ وَالتعصب للمعيار، فقد جوزوا بعض الانتهاكات النمطية في الشعر، وأطلقوا عليها الضرورة الشعرية، ومما يجوز عندهم «حذف الإعراب إذا احتاج إلى ذلك (الشاعر). وهذا لا يكاد يجوز عند أكثرهم في كلام ولا شعر، وأنشد من أجازه (امرؤ القيس) :

فاليوم أشربْ غير مستحقب اثما من الله ولا واغل

(6) عبد السلام المسدي : اللسانيات وأسسها المعرفية ص 37، الدار التونسية للنشر، تونس.

(7) نفسه : ص 41.

(8) نفسه : ص 41.

(9) المرزباني : الموشح ص : 161 وابن الانباري : نزهة الالباء 24.

فحذف الإعراب «أشرَبُ» (وذلك بتسكين باء أشرب في البيت الشعري) وهو فعل مستقل حقه أن يكون مرفوعا[10].

الضرورة الشعرية واختراق المعيار

ان سلطة المعيار لم تقف عائقا أمام لغة الابداع، بل أفرزت ظاهرة عنف الخطاب الشعري وثورته على ما أسماه النحاة بالأصول، وإذا ما تأملنا التفكير اللغوي القديم حول مسألة الضرورة الشعرية، فاننا نستخلص أن فلسفة النحاة وجدت صعوبات جمة في محاولاتها لإيجاد اطراد بين لغة التعيين ولغة التضمين، ولما استعصى عليها الأمر، حاولت أن تفسر الظاهرة، وتجتهد في تأمل انحرافات الخطاب الشعري عن المعيار والأصل، ولم تتقبل ذلك الا في الشعر، لأنه يجوز فيه ما لا يجوز في الكلام وان كان ابن فارس لم يعترف بانحراف لغة الشعر، وعدها ضربا من الخطأ، لأن الله لم يخلق الشعراء معصومين من الزلل فقال : «لا معنى لقول من يقول : ان للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز، ولا معنى لقول من قال :

ألم يأتيك والانباء تنمي

وهذا وان صح، وما أشبه من قوله :

لما جفا اخوانه مصعبا

وقوله :

قفا عند ـــ مما تعرفان ـــ ربوع

فكله غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين، يوقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم مقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود»[11]، وحتى القزاز القيرواني لما ألف كتابه «ما يجوز للشاعر في الضرورة» قال : هذا الكتاب أذكر فيه ـــ إن شاء الله ـــ ما يجوز للشاعر عند الضرورة من الزيادة والنقصان، والاتساع في سائر المعاني من التقديم والتأخير، والقلب والابدال، وما يتصل بذلك من الحجج، وتبيين ما يمر من معانيه، فأردّه إلى أصوله، وأقيسه على نظائره»[12] ولم تكن علة الضرائر سوى «الرد إلى الأصل»[13] في تصور بعض النحويين لأن

---

(10) أبو عبد الله القزاز القيرواني : ما يجوز للشاعر في الضرورة ص 104، 105 تحقيق المنجي الكعبي. الدار التونسية للنشر 1971.

(11) ابن فارس : الصاحبي ص 231.

(12) أبو عبد الله القزاز القيرواني : ما يجوز للشاعر في الضرورة ص 23.

(13) السيوطي : الاشباه والنظائر 225/1.

«الضرورة لا تجوز اللحن»[14] وإنما ترد «الأشياء إلى أصولها»[15].

وهكذا يقر علماء النحو بأن السمة التركيبية المستعملة في المادة اللغوية انحراف عن الأصل، وأن الخطاب الشعري يعيد التركيب إلى بنيته المورفولوجية الأصلية، فعندما يصرف الشاعر ما لا ينصرف، فإن الأصل في الأشياء أن تنصرف، يقول المبرد : «إذا اضطر شاعر جاز أن يرد مبيعا وجميع بابه إلى الأصل، فيقول : مبيوع، كما قال علقمة بن عبدة :

حتّى تذكر بيضات وهيجه يوم الرذاذ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ

وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

وكأنّها تفاحة مَطْيُوبَةٌ

وقال آخر :

نبئت قومك يزعموك سيداً وإخال أنّك سيد مَعْيُونُ

فأما الواو، فان ذلك لا يجوز فيها[16].

لكن سيبويه كان أكثر تفهما لطبيعة اللغة الشعرية، حتى عد ابن فارس تأويلاته في هذا الباب خطأ وتمحلا. ويجدر بالذكر أن سيبويه قد أفرد بابا، لهذه الظاهرة، وعنونه «بما يحمل الشعر». ومهما يكن من اختلاف فان ابن جني كان أقرب إلى معالجة جمالية الانزياح وعنف الخطاب الشعري، ونجده يستعمل كلمات : «الانحراف، الأصول، العنف، الضرورة، السعة، فيقول : «متى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه، وان دلّ من وجه على جوره، وتعسفه فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته بل مثله في ذلك عندي مجرى الجموح بلا لجام، وَوارِدِ الحرب الضروس حاسرا من غير احتشام، فهو إن كان ملوما في عنفه وتهالكه، فانه مشهود له بشجاعته وفيض منته، ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه، واعتصم بلجام جواده، لكان أقرب إلى النجاة وأبعد عن الملحات. ولكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب افتحام مثله ادلالاً بقوّة طبعه ودلالة على شهامة نفسه»[17].

---

(14) المبرد : المقتضب 354/3.

(15) نفسه : 250/1.

(16) نفسه : 101/1.

(17) ابن جني : الخصائص 312/2.

ان التحليل الانشائي الذي عالج به ابن جني الخطاب الشعري فيه تأكيد لمبدأ الخرق اللغوي والعنف الذي يرتكبه الشعر في حق لغة المعايير والأصول، وأنّ ما يبدعه ليس ضعفا وجهلا بالقواعد، وإنْ وصفه بعضهم بالجور والتعسف، وانما فيه شجاعة التجاوز، وهلاك من أجل التخطي، وان مثل هذا التسامح الفكري الذي يبديه نحويّ مثل ابن جني لم يأت جزافا، وإنما كان نتيجة احتكاكه بلغة الخطاب الشعري وتذوقه لها. وهذا ما جعله يقوم بقراءة لشعر أبي الطيب المتنبي الذي أدهشه، وأبدَى أعجابا بذكائه وخبراته الواسعة.

ان العدول ــ اذن ــ مصطلح مورفولوجي، ورد ذكره في كتب اللغة، وهو من بين الأسباب التي تسهم في امتناع الاسم عن الصرف إذا أضيفت له العلمية والوصف[18] ولم يكن دارجا في الاصطلاح من قبل علماء اللغة، وان استعملوه استعمالا فنيا متأخرا. ووجدوا فيه سندا لتبرير عنف الخطاب، واضفاء المعقولية عليه، بأنه يرد الأسماء إلى أصلها «فكأن الشاعر لما صرفه ردّه إلى أصله»[19]. وبفضل هذه التخريجات لم تعد شعرية العدول خرقا لأنظمة اللغة، بل ردا إلى معاييرها الأصلية، وان فسرت في بعض الحالات على أنها فساد لغوي لا يرقى إلى الجمالية الأدبية، مثلما رأوا في الشاعر ابن قيس الرقيات.

لمصعبُ حين جدّ الأمر أكثرها وأطيبها

فلم يصرف «مصعبا» وزعم الاصمعي أن هذا لابن الرقيات، وقال : ليس بحجة لأن الحضرية أفسدت عليه لغته»[20]. والاصمعي معروف بمواقفه المنتصرة للمعايير.

فالعدول يعد مقبولا، لأنه يرد الأسماء إلى معاييرها وأصولها (صرف ما لا ينصرف لأن الأصل الصرف ــ واستعمال مبيوع في الشعر لأنه الأصل...)، وهكذا فإن علماء الصرف يعللون كثيرا من الظواهر اللغوية بالعدول نظرا للتحولات المورفولوجية التي تطرأ على المادة اللغوية، ولكنه غير مقبول في نظر بعضهم، لأنه يخالف الاستعمال وان ردّ إلى الأصول، فلا يجوز استعمال مبيوع وغيره مما هو أصل في اللغة، لأن الاستعمال درج على غير ذلك. وهذا يدفعنا إلى القول بأن علماء اللغة كانوا يفهمون المعيار ويقننونه بناء على معطيات الاستعمال كقولهم : «هكذا قالت العرب... وهكذا تكلمت العرب...».

---

(18) ابن حاجب : شرح الكافية 35/1.

(19) القزاز : ما يجوز للشاعر في الضرورة ص 60.

(20) نفسه : ص 85.